

## برنامج تدقيق مقترح لعقود الايجار في شركات التأمين المطبقة لمعيار التقرير المالي (IFRS16)

## A Proposed Audit Program for Lease Contracts in Insurance Companies Applying (IFRS16)

Junaid Ahmed Khalil<sup>1</sup>Dr. Fayhaa Abdullah yaaqoub<sup>2</sup>

## Received

30/8/2023

## Accepted

8/10/2023

## Published

30/12/2023

**Abstract:**

The research aims to clarify the impact of adopting the IFRS16 financial reporting standard on lease contracts in insurance companies on audit procedures. The change in the classification of lease contracts in the case of adopting the IFRS16 financial reporting standard necessarily requires audit procedures that are compatible with this change. A proposed audit program was prepared, guided by international auditing standards, based on the study of the client's environment and analysis of external and internal risks in the light of financial and non-financial indicators. The researchers reached a set of conclusions, most notably that the adoption of IFRS16 in insurance companies plays a major role in enhancing the quality of financial reporting and disclosure, which naturally indicates the quality of accounting information. The changes in the classification of lease contracts when adopting the IFRS16 financial reporting standard from an expense to an asset necessitated the introduction of new procedures to keep pace with this fundamental change, which audits lease contracts in terms of calculation, presentation, and disclosure on both sides of the contract (lessor and lessee). Accordingly, the researchers proposed several recommendations, the most important of which is the need for the auditor to rely on an audit program that clarifies all procedures that contribute to reducing the risks of the lease contract auditing process, based on international auditing standards, to reach a reading of the financial statements that is more clear and transparent

**Keywords:** International Financial Reporting Standard (IFRS16) , Audit Procedures, lease contracts

**المستخلص:**

يهدف البحث الى بيان تأثير تبني معيار التقرير المالي (IFRS16) عقود الايجار في شركات التأمين على اجراءات التدقيق اذ ان التغيير في تصنيف عقود الايجار في حالة تبني معيار التقرير المالي IFRS16 يستدعي بالضرورة اجراءات تدقيق تتلائم مع هذا التغيير، اذ تم اعداد برنامج تدقيق مقترح مسترشدا بمعايير التدقيق الدولية يعتمد على دراسة بيئة العمل وتحليل المخاطر الخارجية والداخلية على ضوء المؤشرات المالية والغير مالية، توصل الباحثان الى مجموعه من الاستنتاجات أبرزها، ان تبني معيار IFRS16 في شركات التأمين له دور كبير في تعزيز جودة التقرير والافصاح المالي والذي يدل بطبيعة الحال على

1-Postgraduate Student, Iraq Insurance Company, [Jonaeyd.ahmed1701@pgiafs.uobaghdad.edu.iq](mailto:Jonaeyd.ahmed1701@pgiafs.uobaghdad.edu.iq)

2-Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad,

[fayhaa@pgiafs.uobaghdad.edu.iq](mailto:fayhaa@pgiafs.uobaghdad.edu.iq)

جودة المعلومات المحاسبية، و ان التغييرات الحاصلة في تصنيف عقود الايجار عند تبني معيار التقرير المالي (IFRS16) من مصروف الى اصل من الاصول دعت بالضرورة الى استحداث اجراءات جديدة تواكب هذا التغيير الجوهرى تقوم بتدقيق عقود الايجار من ناحية الاحتساب والعرض والافصاح في طرفي العقد ( جانبي المستأجر والمؤجر) وعلية أقترح الباحثان عدة توصيات اهمها ضرورة اعتماد المدقق على برنامج تدقيق يوضح كافة الاجراءات التي تساهم في الحد من مخاطر عملية تدقيق عقود الايجار مستندا على معايير التدقيق الدولي للوصول الى قراءة للبيانات المالية تكون اكثر وضوحا وشفافية .

**الكلمات المفتاحية: معيار التقرير المالي (IFRS16) ، اجراءات التدقيق، عقود الايجار**

## المقدمة :

يعد قطاع التأمين من قطاعات الاعمال الهامة في العالم ولما يمتلكه من استثمارات وتأثير في الاقتصاد ، الا ان هذا القطاع يعاني الاهمال وسوء التنظيم في البيئة العراقية مما ادى الى تراجع بشكل ملفت للنظر رغم كونه يقدم منافع اقتصادية كبيرة لمختلف القطاعات الاخرى فضلا عن المجتمع ككل. ومن اساليب النهوض بهذا القطاع هو تبني معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية ومن تلك المعايير تبني معيار IFRS 16 عقود الايجار للتطور الصناعي الكبير والتسارع في انتشار التكنولوجيا وظهور العديد من الأصول ذات القيمة الكبيرة التي يصعب على كثير من الشركات امتلاكها نظرا لحاجتها إلى توفير الكثير من الأموال عن طريق زيادة رؤوس أموالها أو اللجوء إلى الاقتراض لتوفير التمويل اللازم لشراء هذه الأصول؛ مما يؤدي إلى تجميد أموال الشركة أو تحملها لأعباء سداد الأقساط والفوائد المستحقة على القروض كأعباء إضافية، ناهيك عن احتمالية ظهور أصول أحدث من تلك التي تم شراؤها وبالتالي تقادم هذه الأصول وعدم إمكانية الاستفادة منها لمجاراة التطورات التكنولوجية الهائلة. من هنا كان لا بد للشركات من البحث عن بديل للحصول على هذه الأصول للاستفادة منها مع المحافظة على إمكانية الاستعاضة عنها بمثلاتها الأكثر تطورا وقدرة على الإنتاج دون تجميد أموالها أو تحملها لأعباء التقادم في الأصول. فجاء التفكير بالتأجير التمويلي باعتباره مصدرا من مصادر التمويل طويل الأجل وهذا ما جاء به معيار التقرير المالي IFRS16 والتي انعكست على عرض القوائم المالية فضلا عن التغيير الحاصل في المؤشرات المالية وظهور حسابات جديدة استدعت بالضرورة الى تغيير اجراءات التدقيق المتبعة حاليا بما يتلائم مع متطلبات المعيار لغرض تبنيه عن طريق انشاء برنامج تدقيق مقترح يساهم في الوصول الى الدقة والعدالة للقوائم المالية.

## المبحث الأول: منهجية البحث

تتمثل منهجية البحث بالاتي:

**1-مشكلة البحث :** عدم وجود برنامج تدقيق عقود الايجار لشركات التأمين التي تطبق معيار التقرير المالي IFRS16

**2-اهداف البحث:** يتمثل الهدف الى الاتي:-

**1-التعرف على معيار التقرير المالي (IFRS16) مع تسليط الضوء على اهم معايير التدقيق الدولية ذات الصلة ومراحل وضع برنامج تدقيق عقود الايجار .**

**2-تقديم برنامج تدقيق مقترح على ضوء الضوابط والمعايير التدقيق الدولية.**

**3- أهمية البحث:**يستمد البحث اهميته من تقديم برنامج تدقيق مقترح في ظل تبني معيار التقرير المالي (IFRS16) وفق ضوابط ومعايير التدقيق الدولية حيث يتضمن إجراءات تدقيق فعالة يتم تطبيقها للحد من المخاطر المحتملة .

**4- فرضيات البحث:** ان برنامج التدقيق المقترح لعقود ايجار شركات التأمين المطبقة لمعيار التقرير المالي IFRS16 يساهم في عدالة القوائم المالية .

5- أسلوب البحث.....حـث :- سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي في تناول مشكلة البحث وعناصرها المختلفة وإثبات فرضية البحث وتحقيقاً لأهداف البحث في الجانب النظري، وسيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي للبحث.

المبحث الثاني: الجانب النظري عقود الايجار وتبني معيار التقرير المالي (IFRS16) واجراءات تدقيقها

2-1 مدخل نظري - عقود الايجار :- تعددت التعاريف الخاصة بعقود الايجار من قبل المنظمات المهنية والباحثين ونذكر منها الاتي:

1- قانونيا:- ترابط اراذتين او اكثر على ترتيب اثار قانونية سواء كانت هذه الاثار انشاء التزام او نقله او تعديله او انهاؤه.

2- القانون العراقي :- ارتباط الايجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الاخر على وجه يثبت اثره في المعقود عليه (القانون المدني العراقي، 1951:251)

اما اركان العقد الرئيسية فهي ( التراضي ، المحل ، السبب ) وفي حال عدم تحقق احدها يعتبر العقد لاغيا: (بشير، 2006:75). كذلك فإن العقد قد تم تعريفه من الناحية المحاسبية فقد عرفه :

1- مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في المعيار (13) بانه عقد اتفاق يمنح حق استخدام الممتلكات أو التجهيزات أو المعدات (الأراضي أو الموجودات القابلة للاستهلاك أو كلاهما) وذلك لفترة زمنية محددة.

2- مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) فقد اصدر المعيار ( AIS 17 ) (( اتفاق بمقتضاه ينقل بموجبه المؤجر للمستأجر الحق في استخدام الموجود لفترة زمنية متفق عليها مقابل دفعة أو سلسلة دفعات))

3- عقد الإيجار التمويلي بانه "عقد ينقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الموجود، وقد يتم أو لا يتم تحويل حق الملكية ، ففي نهاية الأمر عقد الإيجار التشغيلي " هو عقد ايجار غير عقد الايجار التمويلي" ( IFRSs ,2010:Part A. ) (460).

4- تم تعريف عقد الايجار بمصطلح اسلامي يعرف بعقد الاجارة " اشتق هذا المصطلح لغويا من الاجارة ، يسمى مفعولها مأجور والاجير فيها المستأجر ، وقد قدمت المصادر الشرعية تعريفات كثيرة مختلفة لفظاً الا انها متفقة مضمونا ومعنى وان التعريف الملائم لاغراض هذا البحث يشير الا ان الاجارة هي عقد على منفعة مباحة من عين معلومة او موصوفة في الذمة لمدة معلومة او عمل بعبوض معلوم ( المعموري ، 2007:4)

2-2 انواع عقود الايجار : تنقسم العقود الاجارية الى نوعين رئيسيين هما ( عقد ايجار تشغيلي ، عقد ايجار رأسمالي)

ويتفرع من عقد الايجار الرأسمالي عقدين متمثلان ب( عقد ايجار تمويلي ، عقد ايجار بيعي)

اما عقد الايجار التشغيلي فيمكن تعريفه بانه (( هو عقد ايجار لا يحول بصورة جوهريّة ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الاصل محل العقد الى المستأجر ، ويعتمد على شكل العقد وليس جوهر العملية ) ابو نصار وحميدات، 2018:786) وبالنسبة لعقد الايجار الرأسمالي فقد عرفته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بانها (( العقود التي يترتب على اثرها تحويل جوهري لمنافع ومخاطر الملكية المتعلقة بالموجود موضوع العقد الى المستأجر)) ( الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،2001:14).ومن خلال التعريف المذكور نجد ان اهم ما يميز عقد الايجار الرأسمالي هو التحويل الجوهري للمنافع والمخاطر المتعلقة بالاصل محل الايجار .

ويمكن تعريف الايجار التمويلي بأنه : بانه اتفاق ينقل فيه المؤجر الى المستأجر مقابل دفعة او سلسلة من الدفعات الحق في استخدام الاصل لفترة زمنية معينة (IFRS,2010:666)

عقد الايجار البيعي : هو اتفاق شخص ( طبيعي أو معنوي ) مع طرف اخر بأن يؤجر موجود معين مقابل اجرة محددة على ان يمتلك المستأجر الموجود بعد وفائه لعدد معين من الاقساط وان انتقال الملكية من البائع الى المشتري يستند الى وقت البيع وليس تاريخ وفاء ثمن البيع(المعموري،2006:8)

2-3- معيار التقرير المالي ( IFRS16 ) عقود الايجار : لقد جاء معيار التقرير المالي (IFRS16) لانتهاء الجدول الحاصل في عملية تصنيف العقود وتلافي نسبة الاجتهاد الحاصلة في معيار المحاسبة الدولي (AIS17) حيث تمت رسملة جميع العقود مع استثناءات محددة ( مدة العقد اقل من 12 شهر ، مبلغ العقد اقل من 5000 دولار شهريا ) .

2-3-1 تعريف عقد الايجار وفق معيار التقرير المالي : العقد يعد عقد ايجار اذا كان ينقل الحق في السيطرة على استخدام اصل محدد لفترة من الوقت مقابل منفعة (9: IFRS 16 )

ونلاحظ ان المعيار الحالي قد احتفظ بالتعريف السابق لمعيار المحاسبة الدولي (AIS17)

(( هو عقد او جزء من عقد يحول الحق في استخدام اصل " الاصل محل العقد" لفترة من الزمن في مقابل عوض )) الا انه ادرج مفهوم السيطرة .

2-3-2 اهداف معيار التقرير المالي (IFRS16): يمكن تلخيص اهم اهداف المعيار بالاتي :

1- تقديم معلومات ملائمة تمثل بصدق عمليات التأجير لدى كل من المستأجرين والمؤجرين على عكس المعيار السابق (AIS17).

2- زيادة الشفافية في البيانات المالية.

3- تحسين المقارنة بين الشركات التي تستأجر الاصول والتي تقتض للحصول على الاصول .

2-3-3 نطاق معيار التقرير المالي (IFRS16): يشمل نطاق المعيار جميع عقود الايجار باستثناء :

1- عقود تاجير الاصول البيولوجية المحتفظ بها من قبل المستأجر ( معيار 41).

2- ترتيبات خدمات الامتياز (IFRIC 12) .

3- تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة من قبل المؤجر .

4- حقوق الاستئجار لدى المستأجر بموجب اتفاقيات التراخيص مثل :حقوق استئجار الافلام وبراءات الاختراع وحقوق التأليف

والمخطوطات الخاضعة لمتطلبات المعيار الخاص بها (IAS38) الاصول غير الملموسة .

5- عقود تاجير واستخدام المصادر غير المتجددة مثل النفط والغاز وماشابهها .

تعريفات لبعض المصطلحات الواردة في المعيار IFRS16 (IFRS16:668)

حق استخدام الاصل : هو الاصل الذي يمثل حق المستأجر لاستخدام الاصل محل العقد لمدة عقد الايجار .

معدل الاقتراض الاضافي للمستأجر: هو معدل الفائدة الذي يجب ان يدفعه المستأجر لكي يقتض التمويل اللازم على مدى مدة

مماثلة وبنفس الضمانات للحصول على اصل بنفس قيمة حق استخدام الاصل في بيئة اقتصادية مماثلة

التزام عقد الايجار : هي دفعات الايجار الواردة بالعقد على مدار العقد مخصومة بمعدل الفائدة على الاقتراض الاضافي

2-4 تعريف التدقيق : وهو عملية منظمة لجمع وتقييم الادلة والقرائن لاثبات الافتراضات حول الحقائق والاحداث الاقتصادية

بطريقة موضوعية من اجل معرفة صحة هذه الافتراضات والمعايير المحددة وابلاغ النتيجة لمستخدمي المعلومات (الصالحين

والجنابيين،2023:449)

2-5 اهداف التدقيق : يمكن تلخيص اهداف التدقيق بالاتي : ( ابراهيم ويعقوب ، 2022: 341-342)

1- ابداء الرأي المحايد اتجاه عدالة وصحة القوائم المالية وانها معدة وفق اطار التقرير المالي المطبق

2- التأكد من خلو القوائم المالية من الاخطاء الجوهرية

3- تعزيز الكفاءة والدقة في تقديم المعلومات المحاسبية الى مستخدمي القوائم المالية

4- منع او تقليل الاخطاء والاحتيال وفرص حدوثها

2-6 اهمية عملية التدقيق: ترجع اهمية التدقيق الى أهمية الجهات المستفيدة من نتائج اعماله، لذلك كلما كبر حجم المنشأة وأتسع

نطاق أعمالها كلما زاد عدد المستخدمين أزدادت أهميته (الشريفي والمعموري،2021، 118) ، كما ان اهمية التدقيق تتبع من كونه

وسيلة وليست غاية تخدم العديد من الجهات المختلفة داخل وخارج الوحدة الاقتصادية المستخدمة للقوائم المالية في اتخاذ القرارات ومن امثلة هذه الجهات ( المدراء ، المستثمرين الحاليين والمحتملين ، المحللين ، المصارف المقرضة ، الهيئات الحكومية والنقابات وتتمثل هذه الاهمية في اعتماد ادارة الوحدة الاقتصادية بشكل كامل على البيانات المالية التي يقوم مراقب الحسابات بتدقيقها عند التخطيط واتخاذ القرارات لذا فان البيانات المالية المدققة من قبل مراقبي الحسابات تكون ذات موثوقية ،اذ يساهم التدقيق في اكتشاف الاخطاء والاحتيال في الوقت المناسب كما يساعد في تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي للوحدة الاقتصادية مما يساعد الادارة في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب (حسين ويعقوب ،2022: 40-41)

**2-7 تدقيق القوائم المالية :** يتم تدقيق القوائم المالية لتحديد ما اذا كانت القوائم المالية شاملة ( المعلومات التي يتم التحقق منها ) تتفق مع معايير محددة .وعادة ما تتمثل المعايير في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ،برغم انه يمكن تدقيق القوائم المالية المعدة وفقا للأساس النقدي او وفقا لأي اساس محاسبي اخر يناسب المنظمة .وتشمل القوائم المالية بصفة عامة كل من

- قائمة المركز المالي
- قائمة الدخل
- قائمة كشف التدفقات النقدية
- الملاحظات المرفقة بهذه القوائم

وتجدر الإشارة انه كلما زاد وتعقد حجم اعمال المنشأة محل التدقيق فلا يصبح كافيا للمدقق عند تدقيقه للقوائم المالية ان يركز فقط على المعلومات المحاسبية والمعاملات المالية ولكن عليه تفهم المنشأة وعملياتها وانشطتها والبيئة المحيطة بها (الزمر وآخرون، 2017: ص9).

**2-8 اهداف تدقيق القوائم المالية :** ان الهدف الرئيسي لأي مدقق خارجي هو ابداء الرأي في القوائم المالية الصادرة من الجهة الخاضعة للتدقيق وهو رأي ناتج عن محصلة اجراءات واحكام واستنتاجات يفرضي بالنهاية الى تكوين رأي فني محايد يعبر عن صدق هذه القوائم (القرشي:2011:389)، وبما ان التدقيق يقوم في الاساس على المقارنة بين القوائم المالية والمعايير الموضوعية مسبقا فان التدقيق المالي يقارن بين ما تم عرضه من القوائم المالية من قبل الادارة ومدى تطبيقها للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (( معايير التقرير المالي )) والذي معيار IFRS16 منها ويجب على المدقق التحقق من تأكيدات او مزاعم الادارة التي تستخدمها في عملية التسجيل والتبويب والافصاح وبيان انعكاس تبني معيار IFRS16 على اهداف التدقيق الخارجي لتأكيدات الادارة ولتحقيق ذلك يجب على المدقق تحقيق اهداف التدقيق المالي .

**2-9 اجراءات التدقيق الخارجي :** تقع على مراقب الحسابات عند قيامه بتدقيق القوائم المالية مسؤولية تقديم مستوى معقول من التأكيد على ان القوائم المالية تم اعدادها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً . ويتم ذلك عن طريق جمع الادلة والفحص والتحقق من السجلات المحاسبية وفحص الادلة الاخرى الداعمة للقوائم المالية على سبيل المثال معلومات عن الوحدة الاقتصادية المراد تدقيقها والرقابة الداخلية فيها والوثائق وفحص الاصول كذلك عن طريق الاستفسارات التي قد تكون داخل الوحدة او خارجها واي اجراءات تدقيقية اخرى يراها ضرورية ومكاملة لاصدار تقريره الذي يبين فيه رايه ويمكن تعريف اجراءات التدقيق الخارجي بانها ( الخطوات التفصيلية التي يقوم بها مراقب الحسابات للحصول على ادلة تدقيق التي تمكنه من تحقيق هدف التدقيق المحدد وابداء الرأي ) ( ابراهيم ،2022: 51) وكما هو متفق عليه فانه لا توجد إجراءات تدقيقية موحدة يمكن الاعتماد عليها في كافة عمليات التدقيق اذا انها تتغير بتغير الهدف الموسوم من عملية التدقيق يجمعها وينظمها برنامج التدقيق ، كما ان اجراءات التدقيق متواجدة في كل مرحلة من مراحل التدقيق ( مرحلة التخطيط ، مرحلة اختبارات الرقابة الداخلية ، مرحلة الاختبارات الاساسية ، مرحلة ابداء الرأي ) وما تتضمنه تفاصيل كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق المذكورة .

### المبحث الثالث : برنامج مقترح لتدقيق عقود الاجار المطبقة لمعيار التقرير المالي (IFRS16)

اجرى الباحثان الاطلاع على اجراءات التدقيق المعتمدة حالياً عند تدقيق عقود الاجار في شركات التأمين، وتوصلا الى قيام المدقق بالتحقق من ناحية الشكل القانوني للعقد وهل العقد المبرم بين الطرفين مستوفي كافة الشروط القانونية من اسماء الطرفين وتواقيعهم والشروط المذكورة داخل العقد و تاريخ انشاء العقد والفترة المذكورة ومقدار المبلغ المدفوع للاستئجار وفيما اذا كانت هنالك اي شروط خاصة للتحقق من عدم تجاوز الصلاحيات الممنوحة للإدارة اما في الجانب المالي فيتم التحقق من تسجيل وتبويب مبالغ العقود كمصروف وفق النظام المحاسبي المطبق حالياً في تلك الشركات، وهذا يتنافى عند تبني معيار التقرير المالي IFRS16 والذي يعتبر عقود الاجار كأصل من الاصول ، ولذلك قام الباحثان باقتراح برنامج تدقيق يتلائم مع متطلبات المعيار التقرير المالي (IFRS16) وتغير تصنيف عقود الاجار من اعتبارها مصروف تشغيلي الى تصنيفها ضمن الاصول الثابتة ، وهو ما يتطلب اجراءات تدقيق تواكب هذا التغير الجوهرى الحاصل ، وقد اعد البرنامج وفق معايير التدقيق الدولية ذات الصلة حيث تناول اجراءات تدقيق للاموال العامة وكذلك اجراءات تدقيق تفصيلية لكل من طرفي العقد ( الطرف المستأجر والمؤجر) ، وتمثل هذه الاجراءات الحد الأدنى المطلوب القيام به من قبل مراقب الحسابات اثناء عملية التدقيق .

#### الامور العامة :

أولاً :- دراسة محتويات الملف الدائم من قوانين وانظمة وتعليمات تحكم عمل شركة التأمين والتأكد من قيام شركة التأمين العراقية العامة بالالتزام بما ورد في قانونها النافذ وجميع التعليمات المالية والادارية المتبعة والانظمة الداخلية والضوابط المرعية النافذة الخاصة بشركات التأمين .

ثانياً :- الاطلاع على الهيكل التنظيمي لشركة التأمين ، وذلك للتحقق من مدى ملائمة لطبيعة عمل نشاط الشركة .

ثالثاً :- الاطلاع على النظام الداخلي لشركة التأمين العراقية العامة .

رابعاً :- الاطلاع على الملف الجاري والبيانات المالية للشركة والتقرير الرقابي الصادر للسنة السابقة .

خامساً :- متابعة اجابة شركة التأمين للتقرير الرقابي الصادر عن البيانات المالية للشركة للسنة السابقة مع دائرة التدقيق والمتابعة للتحقق من مدى تطبيق الملاحظات الرقابية من قبل الشركة .

سادساً :- طلب نسخة من الصلاحيات المالية والادارية والفنية الممنوحة للمدير العام لتمشية امور الشركة .

سابعاً :- الاطلاع على التقارير الفصلية الصادرة من قسم الرقابة الداخلية عن النشاط المالي للفروع التابعة للشركة ومتابعة نشاطها .

رابعاً :- طلب نسخة من الموازنة التخطيطية السنوية للشركة للسنة الحالية ومقارنته مع السنة السابقة لمعرفة المتغيرات وتحديد الانحرافات .

التعليمات والقوانين الخاصة بشركات التأمين: التحقق من التزام الجهة الخاضعة للتدقيق بما جاء في القوانين والتعليمات ذات العلاقة بالتأمين ومنها:-

قانون (10) في 2005 قانون تنظيم اعمال التأمين

تعليمات (1) لسنة 2006 السياسات المحاسبية الواجب اتباعها من المؤمن

تعليمات (2) لسنة 2006 احتساب المخصصات الفنية

تعليمات (6) لسنة 2006 اسس استثمار اموال المؤمن

تعليمات (8) لسنة 2006 منح اجازة ممارسة التأمين واعادة التأمين

تعليمات (12) لسنة 2008 تسجيل خبراء الكشف وتقدير الاضرار وتسويتها وتعديلاتها

تعليمات (19) لسنة 2015 تعليمات قواعد ممارسة مهنة التأمين وادابها

## 3-2-3 تقويم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتدقيق عقود الايجار والتحقق من :

اولا :- فيما يتعلق ببيئة الرقابة

- 1- قراءة متطلبات تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS16) او قانون الايجار التمويلي ( في حالة صدوره ) والامتثال للتعليمات الصادرة فيه من طرق الاحتساب وكيفية تثبيت بنود عقد الايجار وطرق العرض والافصاح .
- 2- الفصل بين الاختصاصات الوظيفية لكل من
  - المصرح له بتوقيع عقد الاستئجار التمويلي وحياسة الاصل المستأجر
  - القائم على التنفيذ بحياسة الاصل المستأجر
  - القائم على تثبيت الاصل المستأجر محاسبيا من حق استخدام الاصل والتزام عقد الاستئجار وتثبيت معدل الخصم المعمول به واحتساب الاندثار لحق استخدام الاصل وتقسيم حساب عقد التزام الاستئجار الى مطلوبات متداولة ومطلوبات طويلة الاجل حسب فترة السداد .
- 3- تحديد جميع الاجارات بموجب المعيار وتصنيفها الى اجارات تمويلية وتشغيلية
- 4- تحديد فترات الايجار بموجب المعيار في حالة فير حالة وجود خيارات للتمديد بشكل مؤكد او انتهاء الاستئجار او الشراء في نهاية العقد
- 5- تفسير الكيفية التي تم بها تبني المعيار واي نهج تم اتباعه في عملية التبني
- 6- التزام الادارة العليا بتقارير التدقيق الداخلي فيما يخص عقود الاستئجار التمويلي والعمل على تصفية الملاحظات وتلافي حصولها في المستقبل
- 7- اشراك قسم الحسابات والتدقيق الداخلي ببرامج تدريب تبين طريقة تنظيم وتسجيل وتدقيق عقود الايجار التمويلي المطبقة لمعيار (IFRS16)

ثانيا :- المخاطر المرتبطة بعقود الايجار التمويلي وفق معيار التقرير المالي والتحقق من

- 1- الدقة في تصنيف عقود الايجار بين ايجار تشغيلي وتمويلي يؤدي الى عدم الاعتراف بحق استخدام الاصل والتزام عقد الاستئجار وبالتالي قراءة خاطئة للبيانات المالية
  - 2- استخدام معدل خصم صحيح كمعدل الفائدة على الاقتراض والصادر من البنك المركزي للمصارف العاملة في العراق واستخدام معدل الخصم لسنة اخرى بدلا من سنة عقد الايجار
  - 3- معلومات كاملة عن عقود الايجار يؤدي الى اعتراف صحيح
  - 4- الحاجة الى احتساب كل عقد على حدة في حال كثرة عقود الايجار .
  - 5- قد تكون هنالك شروط معقدة تحتاج الى فهم واحتساب بشكل دقيق في حال تعقيد شروط الايجار .
  - 6- مواكبة التطور المستمر الحاصل في المعايير المحاسبية .
  - 7- الموارد و الخبرات الموجودة في تحديد عقود الايجار التمويلية وطريقة احتسابها
  - 8- استخدام التكنولوجيا والبرامج لادارة محاسبة عقود الايجار بفاعلية وكفاءة
  - 9- من خلو الاخطاء في نهاية الشهر في تسجيل قيود الاعتراف بعقود الايجار
- ويمكن للمدقق تقديم بعض المقترحات لتلافي هذه المخاطر :-

- 1- الحفاظ على بيانات متكاملة ودقيقة تخص عقود الاستئجار طول السنة لضمان الدقة في احتساب البنود وتوفير معلومات صحيحة ترفق في قائمة الميزانية
- 2- انشاء قاعدة بيانات مركزية لبيانات عقود الايجار واجراء ترابط بين القسم القانوني وقسم الحسابات وقسم التدقيق لضمان الاتساق في تسجيل القيود المحاسبية بشكل صحيح

3- تحديد اي تفاوت او اخطاء حاصله في البيانات المقدمة عن طريق اجراء عمليات منتظمة لاعادة التدقيق في تلك العقود

4- تدريب الموظفين العاملين في قسم الحسابات على القيام بتسجيل قيود عقود الايجار المطبقة للمعيار IFRS16 وابلغهم بجميع التغييرات الحاصلة ومدى تأثيرها على السياسات المحاسبية المتعلقة بالايجار وبطريقة عرض القوائم المالية

اختيار برمجيات مناسبة تلبي متطلبات تسجيل عقود الايجار من تصنيف وتبويب واحتساب وتسجيل وبيان اماكن العرض في القوائم المالية والتي ستساعد بشكل كبير في التقليل من الالخطاء التي يمكن الوقوع بها في حالة الاحتساب بشكل يدوي مما يساهم بالوصول الى سلاسة وانسيابية اجراء عملية التدقيق في نهاية السنة

**معايير التدقيق الدولية ذات الصلة:** تطبيق بعض معايير التدقيق الدولية ذات الصلة

**تطبيق المعيار الدولي ( 315 ) (فهم طبيعة المنشأة وبيئتها )** ويتم ذلك من خلال

- التعرف وفهم نشاط الشركة وبيئتها ونظامها الداخلي وكذلك التعرف على نظام الرقابة المعمول به
- تقييم مخاطر الالخطاء الجوهرية في عملية تدقيق القوائم المالية
- فهم التخصص الفني لنشاط التأمين وكذلك كافة التغييرات الحاصلة فيه

**تطبيق المعيار (500) ادلة التدقيق :** ويتم ذلك من خلال تصميم وتنفيذ اجراءات التدقيق للوصول الى ادلة تدقيق تكون مفيدة ومناسبة وقادرة على استخلاص النتائج والتي تعتبر المكون الاساس في وصول المدقق الى رأي ذي معقولية

**تطبيق المعيار 520 الاجراءات التحليلية** ويتم ذلك من خلال القيام بالاتي

- تحليل العلاقات بين بيانات القوائم المالية والتعرف على العلاقات غير المتوقعة والتركيز على فحصها
- الاخذ في الحسبان القيام بعمليات مقارنة للبيانات المالية كأن تكون المقارنة بين ما قبل تطبيق معيار التقرير المالي وبعد تطبيقه وبيان التغييرات الحاصلة (( على سبيل المثال تقدير الاندثار والمؤشرات المالية )) ويتم ذلك من خلال اعتماد المدقق على موثوقية البيانات المقدمة اليه والتي يقوم المدقق بتقييمها لبناء توقعاته للمبالغ والنسب المسجلة

**تطبيق المعيار 540 تدقيق التقديرات المحاسبية :**

ويتم ذلك من خلال تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تقوم على تقدير الخطر من خلا فهم متطلبات اطار التقرير المالي والافصاحات وكفبة عمل الادارة او اسلوبها المستخدم لاجراء التقدير المحاسبي. كذلك التعرف على الالخطاء الجوهرية وتقديرها من خلال تحديد المدقق ما اذا كانت الادارة قد طبقت متطلبات معيار التقرير المالي لاجراء هذه التقديرات عن طريق الافادات المكتوبة من قبل الادارة عن طريقة العمل بتلك التقديرات

**تطبيق المعيار 580 الافادات المكتوبة** ويتم ذلك من خلال الاتي

- الحصول على افادات مكتوبة من قبل الادارة بخصوص مسؤولياتها عن اعداد القوائم المالية بشكل عادل ويتمشى مع الاطار المناسب للتقارير المالية
- توثيق افادات او اقرارات الادارة والتأكد من توقيعها من هم بموقع المسؤولية الرئيسية في الجهة الخاضعة للتدقيق.

#### الاهداف

1- **التحقق من الوجود :** يتم عن طريق فحص الاصول المستأجرة في عقود الاستئجار ومطابقة هذه العقود مع سجلات الاصول الثابتة التفصيلية

2- **التحقق من الملكية:** فحص عقود الاستئجار والمصنفة على انها تمويلية وتاريخ انتهاء هذا التملك ( نسبة الى تاريخ انتهاء العقد)

- 3- **التحقق من استقلال الفترة:** عن طريق فحص المستندات المؤيدة لعمليات قرب نهاية الفترة بحياسة الاصل المستأجر والمتمثلة بمدة الاستئجار
- 4- **التحقق من الصحة والشرعية:** عن طريق مطابقة السجلات بالقوائم المالية للاصل الفعلي والذي يتم من خلال تتبع قيم عقود الاستئجار في القوائم المالية في دفتر الاستاذ واعادة حساب ارصدة دفتر الاستاذ
- 5- **التحقق من صحة التقييم:** فيتم اعادة احتساب حق استخدام الاصل والتزام عقد الاستئجار ومصروف الفائدة على عقد الاستئجار ومعدل الفائدة المستخدم وكذلك اعادة احتساب الاندثار للاصل المستأجر والكيفية التي تم من خلالها احتسابه بناء على العمر الانتاجي او مدة العقد ايها اقل وفحص القيود والمستندات المؤيدة لعملية الاستئجار والتأكد من فصل العناصر الاخرى عن المكون الايجاري كعنصر الصيانة .
- 6- **الافصاح عن عقود الاستئجار :-** فيجب فصلها وتبويبها حسب نوعها في البداية ( تمويلي ، تشغيلي) للتأكد من التبويب المناسب الذي توضع فيه وكذلك التأكد من عملية الافصاح تمت بشكل مطابق للمعيار IFRS16

### اجراءات تدقيق عقود الايجار (اجراءات عامة ، جانب المستأجر، جانب المؤجر)

رقم ورقة العمل	اسم المدقق وتوقيعه	حجم العينة	فقرة التدقيق
			1- الاجراءات العامة التحقق من مسك سجل نظامي مسجلا فيه كافة عقود الاستئجار والتأجير بكل انواعها تكون متسلسلة متضمنا معلومات مفصلة عن كل عقد استئجار وتأجير ، نوعه ، تاريخ توقيع العقد ، تاريخ انتهاء العقد ، اي شروط او خيارات اخرى موجودة ضمن العقد ( معيار 500 ادلة التدقيق الفحص المستندي )
			2- الاطلاع على محاضر الاجتماعات الخاصة بمجلس الادارة اضافة الى الصلاحيات الممنوحة في مبلغ الاستئجار وتأجير والية الدفع وكذلك الاطلاع على التعليمات والقوانين ( في حالة صدور قانون للايجار التمويلي )
			3- التأكد من صحة الاجراءات القانونية التي اتبعت في عقد الايجار
			4- التحقق من عدم رسملة ( تشغيلي ) عقود الايجار التي تقل قيمتها عن مبلغ 5000 دولار او تكون مدتها اقل من 12 شهر
			5- التحقق من عقد الايجار المسجل على انه تمويلي محقق للشروط الموضوعية من قبل المعيار المتمثلة ب ( نقل حق السيطرة ، توجيه الكيفية ، الغرض من الاستخدام ، المدة الزمنية ( اكثر من سنة ) )

			<p>6- التحقق من عدم تطبيق المعيار IFRS16 على عقود تاجير الاصول البيولوجية المحتفظ بها من قبل المستأجر ( معيار 41).</p> <p>ب ترتيبات خدمات الامتياز (IFRIC 12) .</p> <p>ج تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة من قبل المؤجر .</p> <p>د حقوق الاستئجار لدى المستأجر بموجب اتفاقيات التراخيص مثل :حقوق استئجار الافلام وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والمخطوطات الخاضعة لمتطلبات المعيار الخاص بها (IAS38) الاصول غير الملموسة .</p> <p>ه عقود تاجير واستخدام المصادر غير المتجددة مثل النفط والغاز وماشابهها .</p> <p>اجراءات التدقيق عقود الاستئجار التي تصنف على انها تمويلية وفق معيار IFRS16</p> <p>تدقيق حق استخدام الاصل والتزامات عقود الايجار</p> <p>1- التأكد من فصل لمكونات عقد الايجار عندما يتضمن مكونات استئجار اخرى او بنود اخرى كأن يكون عقد الاستئجار شاملا عقد صيانة ذلك الاصل</p> <p>2- التحقق من مدة عقد الايجار باعتبارها فترة غير قابلة للإلغاء</p> <p>3- التأكد من الفترات المشمولة بتمديد عقد الايجار ووجود حافز لممارسة حق خيار تمديد العقد</p> <p>4- التحقق من ان اية تكاليف اولية مباشرة تحملها المستأجر او اية تكاليف لتفكيك او ازالة الاصل المستأجر قد وضعت تحت تبويب حق استخدام الاصل</p> <p>5- التأكد من صحة القياس المبدئي لحق استخدام الاصل بموجب نموذج التكلفة كأصل من الاصول</p> <p>6- اختبار نسبة الاندثار لحق استخدام الاصل بالاعتماد على مدة العقد أو العمر الانتاجي ايهما اقل</p> <p>7- اختبار نسبة الاندثار لحق استخدام الاصل الى نهاية العمر الانتاجي للأصل المستأجر في حالة وجود تملك للأصل المستأجر في نهاية مدة العقد.</p> <p>8- التأكد من طرح مخصص الاندثار من حق استخدام الاصل</p> <p>9- التأكد من القياس المبدئي للالتزام عقد الاستئجار بالقيمة الحالية لدفعات الايجار من خلال الاتي :</p>
--	--	--	---

			اختبار طريقة احتساب التزام عقد الاستئجار وطريقة خصم المدفوعات بمعدل الفائدة الضمني الوارد في العقد ( إذا كان معروفاً )	أ
			اختبار طريقة احتساب التزام عقد الاستئجار وطريقة خصم المدفوعات بمعدل فائدة الاقتراض الاضافي ( في حالة عدم توفر معدل الفائدة الضمني) وذلك من خلال التحقق من نشرات البنك المركزي مبينة فيه اسعار الفائدة على الاقتراض للقروض طويلة الاجل في سنة التعاقد	ب
			التأكد من تاريخ دفع الايجار في بداية السنة أم في نهاية السنة	-10
			التحقق من الارصدة الافتتاحية للالتزام عقود الاستئجار	-11
			التأكد من تثبيت الفائدة على عقود الاستئجار وفق معدل الفائدة المعمول به .	-12
			التأكد من طريقة القياس اللاحق لحق استخدام الاصل باستخدام نماذج القياس المذكورة في المعيار IFRS16 ( نموذج التكلفة IAS36 ، نموذج القيمة العادلة IAS40 ، نموذج اعادة التقييم IAS 16 )	-13
			التحقق من طريقة القياس اللاحق للالتزام عقود الاستئجار عن طريق:	-14
			- زيادة القيمة المسجلة للالتزام عقد الاستئجار لتعكس الفائدة	
			- تخفيض القيمة المسجلة للالتزام عقد الاستئجار لتعكس دفعات الايجار	
			التأكد فيما اذا كانت هنالك اعادة تقييم للالتزامات عقد الاستئجار فيما اذا كان هنالك تغير في دفعات الايجار المستقبلية	-15
			التأكد من وجود اية تعديلات على العقد وكيفية معالجتها وفق المعيار IFRS16 فيما اذا كانت عقد ايجار منفصل ام كانت اضافة لعقد الاستئجار السابق	-16
			<b>تدقيق العرض والافصاح لحق استخدام الاصل والالتزام عقد الاستئجار</b>	
			التأكد من عرض حساب حق استخدام الاصول في قائمة المركز المالي تحت بند الاصول الثابتة وبشكل منفصل عن الأصول الأخرى	-1
			التأكد من عرض حساب التزام عقود الاستئجار في قائمة	-2

			المركز المالي تحت بند التزامات غير متداولة وبشكل منفصل عن الالتزامات الاخرى	
			التأكد من عرض حساب مصروف الفائدة على عقود الاستئجار في قائمة كشف الدخل	-3
			التأكد من عرض حساب اندثار حق استخدام الاصول في قائمة كشف الدخل	-4
			التأكد من عرض تخفيض التزام عقود الاستئجار ضمن التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية في كشف التدفق النقدي	-5
			التأكد من عرض الدفعات الخاصة بمصروف الفائدة على عقد الاستئجار ضمن تدفقات الانشطة التمويلية في كشف التدفق النقدي	-6
			التحقق من عرض عقود الايجار التشغيلية ضمن التدفقات النقدية للانشطة التشغيلية	-7
			التأكد من الافصاح قد تم عن جميع الحسابات الواردة اعلاه	-8
			التأكد من الافصاح عن اية قيود او تعهدات وارده في عقد الاستئجار	-9
			التأكد من الافصاح عن عمليات البيع واعداد الاستئجار	-10
			التأكد من الافصاح عن التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة في المستقبل والتي لم تدخل في قياس التزامات عقد الاستئجار	-11
			<b>اجراءات تدقيق عقود الايجار المصنفة بأنها تمويلية وفق المعيار IFRS16</b>	
			التحقق من توفر الشروط الاساسية الموضوعية من قبل المعيار IFRS16 لتصنيف العقد على انه تمويلي	-1
			- نقل المخاطر و نقل المنافع	
			- انتقال ملكية الاصل في نهاية العقد	
			- مدة الايجار تغطي الجزء الاكبر من العمر الانتاجي للاصل	
			- وجود خيار شراء تحفيزي	
			- حق اعادة الاستئجار التحفيزي	
			التأكد من تطبيق معايير التقرير المالي المطلوبة	-2
			مثل معيار IFRS15 الايراد من العملاء	

			3- التأكد من تاريخ استلام الدفعة في بداية السنة او في نهاية السنة	
			4- التأكد من تثبيت قيد تأجير الاصل	
			5- التحقق من الارصدة الافتتاحية لدم مدينة عقود تأجير	
			6- اختبار طريقة احتساب رصيد ذم مدينة عقود تأجير والمساوية لمبلغ صافي الاستثمار في العقد	
			7- التأكد من استخدام معدل الفائدة الضمني في احتساب قيمة المتحصل عليه سنويا	
			8- التحقق من استخدام معدل الخصم المستخدم في عقد الايجار في حالة عدم امكانية تحديد معدل الفائدة الضمني	
			9- التحقق من احتساب ايراد فائدة عقود التأجير	
			10- التأكد من تقسيم الدفعة السنوية المتحصلة الى قيمة الذم المحصلة وايراد الفائدة	
			11- التأكد من طريقة القياس اللاحق لدم مدينة عقود التأجير	
			12- التأكد من تثبيت الاندثار للأصل المؤجر وفق النسب المعمول بها وحسب نوع الاصل	
			13- التأكد من تثبيت اية خسائر او مكاسب بيع الاصل في نهاية العقد التأجيري	
			14- التأكد من تحليل دفعات الايجار التي سيتم قبضها	
			15- التأكد من العقود المصنفة على انها تشغيلية صنفتم على اساس المعيار IFRS16	
			<b>تدقيق العرض والافصاح</b>	
			1- التأكد من عرض ذم مدينه عقود التأجير في جانب الموجودات غير المتداولة تحت تصنيف استثمارات طويلة الاجل	
			2- التأكد من عرض ايراد الفائدة على عقود التأجير في قائمة كشف الدخل في جانب الايرادات	
			3- التأكد من عرض ايراد الفائدة على عقود التأجير واندثار الاصل ضمن قائمة كشف التدفق النقدي	
			4- التأكد من الافصاح قد تم عن خسائر او ارباح البيع	
			5- التأكد من الافصاح قد تم عن دخل الفائدة المتحقق على صافي الاستثمار	
			6- التأكد من الافصاح عن العقود المصنفة على انها تشغيلية وفق الافصاحات الواردة في المعيار IFRS16	

			7- التأكد من ان الافصاح عن ايراد العقود التشغيلية قد تم بشكل منفصل عن التمويلية
			8- التأكد من الافصاح عن المخاطر الناتجة عن اتفاقيات اعادة الشراء او القيمة المتبقية المضمونة أو وجود دفعات متغيرة لعقد الايجار

### المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

#### الاستنتاجات

- 1- ان تبني معيار IFRS16 في شركات التأمين له دور كبير في تعزيز جودة التقرير والافصاح المالي والذي يدل بطبيعة الحال على جودة المعلومات المحاسبية .
- 2- ان تبني معيار IFRS16 في شركات التأمين له اثر على المؤشرات والنسب المالية الامر الذي يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين
- 3- ان التغييرات الحاصلة في تصنيف عقود الايجار عند تبني معيار التقرير المالي (IFRS16) من مصروف الى اصل من الاصول دعت بالضرورة الى استحداث اجراءات جديدة تواكب هذا التغير الجوهرى تقوم بتدقيق عقود الايجار من ناحية الاحتساب والعرض والافصاح في طرفي العقد ( جانبي المستأجر والمؤجر) .
- 4- يعد برنامج التدقيق المقترح هو الخطوة الاولى في عملية تدقيق عقود الايجار وفق معيار التقرير المالي (IFRS16) وذلك نتيجة التغييرات الحاصلة في المعايير المحاسبية والتطورات التي تصيبها من فترة لآخرى .

#### التوصيات :

- 1- تبني معيار التقرير المالي (IFRS16) عقود الايجار في شركات التأمين العراقية امتثالاً للتوجهات الحالية في تبني المعايير الدولية من جهة ، ومواكبة اخر التطورات الحاصلة عالمياً من جهة اخرى كون شركات التأمين لديها تعاملات مع جهات معيدة عالمية .
- 2- ضرورة اعتماد المدقق على برنامج تدقيق يوضح كافة الاجراءات التي تساهم في الحد من مخاطر عملية تدقيق عقود الايجار مستندا على معايير التدقيق الدولي للوصول الى قراءة للبيانات المالية تكون اكثر وضوحا وشفافية .
- 3- الاطلاع على احدث المستجدات والتغييرات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولي واستحداث اجراءات تدقيق تواكب تلك التغييرات .

#### المصادر

#### القوانين والتعليمات والوثائق

- 1- القانون المدني العراقي رقم (40) ، الوقائع العراقية رقم العدد (3015) ، 1951
- 2- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)
  - معيار التقرير المالي (IFRS16) " عقود الايجار " .
  - معيار المحاسبة الدولي (AIS1) "عرض القوائم المالية " .
- 3- مجلس معايير التدقيق وعمليات التأكيد الدولية (IAASB)
  - معيار التدقيق الدولي (ISA 315) "فهم طبيعة المنشأة وبيئتها".
  - معيار التدقيق الدولي (ISA 500) "ادلة التدقيق".

- معيار التدقيق الدولي (ISA 520) "الاجراءات التحليلية".
- معيار التدقيق الدولي (ISA 540) "تدقيق التقديرات المحاسبية".
- معيار التدقيق الدولي (ISA 580) "الافادات المكتوبة".
- 4- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "معيار المحاسبة عن عقود الايجار"، (2001)، لجنة معايير المحاسبة، الرياض.

### الكتب العربية

- 1- ابو نصار، محمد، حميدات، جمعة (2018) "معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية"، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن.
- 2- الزمر، عماد سعيد، رمضان، احمد ابو الوفا، اخرون، "مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة"، (2017)، جامعة القاهرة، مصر
- 3- بشير، ابو زر الغفاري، العقد والارادة المنفردة، (2006) منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الاولى.

### الرسائل والاطاريح العربية

- 1- ابراهيم، محمد خليل، "تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في اجراءات التدقيق وانعكاسها على استمرارية الوحدة الاقتصادية"، (2022) بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني وهي اعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة الدكتوراه.
- 2- البازي، علي محمد علي، عقود الايجار في ظل التضخم والتحاسبات الضريبي عليها، (2001)، جامعة بغداد

### الدوريات والنشرات والمجلات العربية:

- 1- الصالحي، احمد عماد علي، الجنابي، عامر محمد سلمان، تدقيق الاحتياطات الفنية لفرع تأمين اجسام الطائرات وانعكاسها على عدالة البيانات المالية (بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 18، العدد 63، 2023.
- 2- المعموري، علي محمد ثجيل، "المعالجة المحاسبية لعقود الايجار الرأسمالية لدى المؤجر بين النظرية والتطبيق"، (2006)، جامعة الاسراء الخاصة.
- 3- المعموري، علي محمد ثجيل، "المعالجة المحاسبية لعقود الايجار المنتهية بالتملك لدى المؤجر وفق معيار المحاسبة الاسلامي رقم (8) المعدل" دراسة تطبيقية في عينة من المؤسسات الاسلامية في الاردن، 2007.
- 4- المعموري، علي محمد ثجيل، الشريفي، احمد عبد الامير، تقييم المدقق للتحريفات المكتشفة وانعكاسها على اجراءات الادارة (بحث تطبيقي في شركة العامة لتصنيع الحبوب)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16، العدد 54، 2021.
- 5- حسين، شميم جميل، يعقوب، فيحاء عبد الله، دور التدقيق في تحليل العلاقة بين حوكمة سياسة الاستثمار وتكلفة الديون وانعكاسها على استمرارية المؤسسة (بحث تطبيقي في ارشيف الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 17، العدد 61، 2022.
- 6- يعقوب، فيحاء عبد الله، ابراهيم، محمد خليل، تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في اجراءات التدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 17، العدد 60، 2022.

### FOREIGN REFERNCES

- 1- IFRS. (2010). focusifrs. Retrieved 07 19, 2018, from focusifrs: <http://www.focusifrs.com> obert, r. (2000, 09). droit comptable,comptabilité financiere,audit,analuse et evolution. these doctorat. paris, conservatoire national des art et metiers, france: conservatoire france paris.
- 2- International Financial Reporting Standard 16 Leases (London, U.K : IFRS Foundation, January 2016), Appendix C, Effective Date.
- 3- FASB, Accounting Standards, Vol. (1), SFAS (13), "Accounting for Leases", as of June 1, 2001, pp: 98-140